

قانون رقم (18) لسنة 1991 م بإنشاء غرف الملاحة البحرية

مؤتمر الشعب العام

تنفيذا لقرارات المؤتمرات الشعبية الاساسية فى دور انعقادها العادى الثانى لعام 1400 و . ر الموافق 1990 م اتى صاغها الملتقى العام للمؤتمرات الشعبية والبلجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية (مؤتمر الشعب العام) فى دور انعقاده العادى فى الفترة من 17 الى 11 ر الموافق 1400 و . ر الموافق 11 الى 17 من شهر الصيف 1991 م . وبعد الاطلاع على القانون رقم (2) لسنة 1973 م بإنشاء غرف الملاحة البحرية .

صيغ القانون الاتى

المادة الاولى

تنشأ غرف للملاحة البحرية تكون لها شخصية اعتبارية ويحدد مقر كل منها ودائرة اختصاصها بقرار من اللجنة الشعبية العامة بناء على عرض اللجنة الشعبية العامة للمواصلات والنقل ، وتخضع لاشرفها وفقا للاحكام المنصوص عليها فى هذا القانون

المادة الثانية

تهدف غرف الملاحة الى العناية بشئون الملاحة البحرية والخدمات التى تقدم للسفن والبضائع والركاب واقتراح ماتراه لازما لرفع كفاءتها وتطويرها وتمييزها ، كما تقوم برعاية مصالح اعضائها المتصلة باغراضها والدفاع عنها وتمثيلها امام جميع الجهات والهيئات .

ولهذه الغرف ان تعاون فى تسوية المنازعات التى تنشأ بين الاعضاء او بينهم وبين الغير ، كما تتولى تسوية هذه المنازعات بطريق التحكيم بناء على اتفاق ذوى الشأن .

المادة الثالثة

لايجوز لاي شخص طبيعى او اعتبارى مرخص له بأعمال الملاحة والتوكيلات البحرية مزاوله هذه الاعمال الا اذا كان مقيدا بعضوية الغرفة التى يقع العمل المرخص له فى دائرة اختصاصها .

ويجب على المرخص لهم تسوية أوضاع قيديهم خلال شهر من تاريخ العمل بهذا القانون .
وفي جميع الاحوال يتم القيد بقرار من لجنة ادارة الغرفة بناء على طلب يقدم اليها مرفقا بصورة من ترخيص مزاولة النشاط .
ويجوز للجنة الادارة ان تقبل في عضويتها كل من يزاول عملا متصلا او مرتبطا بالملاحة والتوكيلات البحرية .
ويقوم امين عام الغرفة بقيد من يقبل عضوا بالغرفة في سجل يعد لهذا الغرض بعد ان يؤدي العضو رسم القيد المقرر .

المادة الرابعة

على كل عضو ان يؤدي للغرفة خلال الشهر الاول من كل عام رسم الاشتراك السنوي المحدد .

المادة الخامسة

تحدد رسوم القيد والاشتراك السنوي بقرار من اللجنة الشعبية العامة للمواصلات والنقل على الا تزيد قيمة رسم القيد على خمسمائة دينار وقيمة رسم الاشتراك السنوي على الف دينار .

المادة السادسة

للجنة ادارة الغرفة ان تقود شطب اسم العضو الذي لم يؤد رسم الاشتراك السنوي من سجل الاعضاء ، ويعاد قيده اذا قام بالسداد . وتحدد بقرار من اللجنة الشعبية العامة بناء على عرض اللجنة الشعبية العامة للمواصلات والنقل الحالات التي يجوز فيها للغرفة اسقاط العضوية ، واجراءات التظلم من هذا القرار ، والشروط الواجب توفرها لاعادة القيد .

المادة السابعة

لا يجوز تجديد الترخيص بمزاولة اعمال الملاحة والتوكيلات البحرية قبل تقديم مايدل على أداء رسم الاشتراك في الغرفة .

المادة الثامنة

تتولى ادارة الغرفة لجنة ادارة تتكون من خمسة أعضاء تختار الجمعية

العمومية للغرفة ثلاثة منهم من بين أعضائها ومنسوب عن كل من الإدارة المختصة باللجنة الشعبية العامة للمواصلات والنقل ، ومنسوب عن مصلحة الجمارك .
ويصدر بتسمية أمين وأعضاء لجنة الإدارة قرار من اللجنة الشعبية العامة للمواصلات والنقل .

المادة التاسعة

مدة عضوية لجنة إدارة الغرفة أربع سنوات ، ويجوز تجديدها لمدة مماثلة .

المادة العاشرة

تجتمع لجنة الإدارة بناء على دعوة أمينها مرة كل شهر ، ولا يكون اجتماعها صحيحا الا اذا حضره اغلبية الاعضاء بمن فيهم أمين لجنة الإدارة أو من يحل محله وتصدر قراراتها باغلبية آراء الاعضاء الحاضرين .

المادة الحادية عشرة

للجنة الإدارة أن تتخذ من القرارات ما تراه لازما بتحقيق أغراضها وإدارة شئونها ، ولها على وجه الخصوص .

- اختيار أمين عام للغرفة من بين أعضائها .
- اقتراح اللوائح الداخلية والإدارية والمالية للغرفة .
- وضع الميزانية التقديرية اللازمة لتسيير نشاطها .
- اختيار من يحل محل أمين لجنة الإدارة عند غيابه أو قيام مانع لديه .

المادة الثانية عشرة

يصدر باعتماد اللوائح الداخلية والإدارية والمالية للغرف قرار من اللجنة الشعبية العامة بناء على عرض اللجنة الشعبية العامة للمواصلات والنقل .

المادة الثالثة عشرة

تبلغ قرارات لجنة إدارة الغرفة لأمين اللجنة الشعبية العامة للمواصلات والنقل خلال عشرة أيام من تاريخ صدورها ، ولا تصبح هذه القرارات نافذة الا بعد اعتمادها أو مضي أسبوعين من تاريخ أحالتها .

المادة الرابعة عشرة

يتولى أمين لجنة إدارة الغرفة رئاسة اجتماعات لجنة الإدارة ، والإشراف على أعمال الغرفة ، ومتابعة نشاطها ، وتمثيلها في علاقاتها مع الغير ، وأمام القضاء .

المادة الخامسة عشرة

يقوم أمين عام الغرفة تحت إشراف أمين لجنة الإدارة بتصريف الشؤون الإدارية والمالية للغرفة بمعاونة عدد كاف من العاملين .

المادة السادسة عشرة

تتكون الجمعية العمومية للغرفة من جميع أعضائها المقيدين بها الذين قاموا بسداد رسم الاشتراك السنوي .

المادة السابعة عشرة

تجتمع الجمعية العمومية للغرفة مرة كل سنة برئاسة أمين اللجنة الشعبية العامة للمواصلات والنقل أو من يفوضه بدعوة من أمين لجنة إدارة الغرفة ، وذلك للنظر في التقرير السنوي الذي تقدمه لجنة الإدارة عن نشاط الغرفة ، واعتماد الحساب الختامي ، وإبداء توجيهاتها وملاحظاتها عن سير أعمال الغرفة .

المادة الثامنة عشرة

تتكون الموارد المالية للغرفة من :-

- رسوم القيد والاشتراك .
- مقابل ما تؤديه للغير من خدمات .
- ما يحصل لها من مبالغ من الخزانة .
- ما تتلقاه من هبات وتبرعات .

المادة التاسعة عشرة

تتولى الأجهزة الرقابية العامة المختصة فحص ومراجعة حسابات غرف الملاحظة .

المادة العشرون

يلغى القانون رقم (52) لسنة 1973 م ، كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .



المادة الحادية والعشرون

يحل بهذا القانون من تاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية وفي وسائل
الاعلام المختلفة •

مؤتمر الشعب العام

صدر في : 16 : محرم الحرام : 1401 و • ر

الموافق : 28 : ناصر : 1991 م

Eastlaws.com